

The impact of economic diplomacy on trade openness using gravity models:

Case study of some African countries

HOUADJI GHANIA¹ BENYABA MOHAMMED²

¹University of M'Hamed Bougara Boumerdès (Algeria), g.houadji@univ-boumerdes.dz

²University of Ahmed Draia Adrar (Algeria), med.benyaba@univ-adrar.edu.dz

Received: 05/2023, Published: 06/2023

Abstract :

This study aimed to determine the effects of the diplomatic representation of each of Algeria on the African continent, as well as the diplomatic representation of African countries in Algeria, on the volume of trade exchanges between the latter during the period (2007-2021), This is based on the Panel Data in the standard estimation and modeling process. The study found that the diplomatic representation of the African countries in Algeria had a positive impact on the volume of trade openness of the national economy and with a high elasticity exceeding the value of 0.25%, meaning that the diplomacy of the African economy contributed positively to influencing the trade exchange of its countries with Algeria, While the opposite result was reached with regard to the Algerian economic diplomacy, which had a negative impact on the rates of trade openness in Algeria, meaning that the Algerian diplomacy did not perform the role required of it with regard to enhancing cooperation and trade integration between Algeria and the countries of the African continent.

Keywords: economic diplomacy; Trade openness; Panel Data; Diplomatic representation; commercial exchange.

أثر الدبلوماسية الاقتصادية على الانفتاح التجاري باستخدام نماذج الجاذبية: دراسة حالة بعض الدول الإفريقية

هواجي غنية¹

بن بيا محمد²

¹ جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، g.houadji@univ-boumerdes.dz

² جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، med.benyaba@univ-adrar.edu.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أهمية التمثيل الدبلوماسي للجزائر في القارة الإفريقية، وكذا التمثيل الدبلوماسي للدول الإفريقية في الجزائر، وتأثير ذلك على حجم التبادلات التجارية بين الجزائر وهذه الدول خلال الفترة ما بين (2007-2021)؛ وذلك بالاعتماد على نموذج بانل في عملية التقدير والنمذجة القياسية. وقد توصلت الدراسة الى أن التمثيل الدبلوماسي للدول الإفريقية في الجزائر كان له تأثير إيجابي على حجم الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني وبمرونة مرتفعة تتجاوز القيمة 0.25% أي أن الدبلوماسية الاقتصادية للدول الإفريقية ساهمت بشكل إيجابي في رفع حجم التبادل التجاري لدولها مع الجزائر، في حين تم تسجيل نتيجة عكسية فيما يتعلق

بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، التي كان لها تأثير سلمي على معدلات التبادل التجاري مع هذه الدول، بمعنى أن الدبلوماسية الجزائرية لم تؤد الدور المطلوب منها فيما يتعلق بتعزيز التعاون والتكامل التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية.

الكلمات مفتاحية: دبلوماسية اقتصادية، انفتاح تجاري، نماذج بانل، تمثيل دبلوماسي، تبادل تجاري.

مقدمة:

تشهد الساحة الدولية تغيرات و تطورات اقتصادية جديدة نتجت عنها رهانات تجارية كبرى وحديثة، والجزائر كغيرها من الدول عرفت جملة من الإصلاحات بهدف تكييف سياستها التجارية وفق ما تتطلبه التطورات الاقتصادية لتتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومصدر ومتنوع، بحيث تعرف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تحركات جديدة متعددة الأبعاد والتوجهات، تصبو إلى إعطاء الاقتصاد الجزائري نوع جديد من الحركية والديناميكية، هذا ضمن إستراتيجية وطنية تعتمد على الاستثمار وتنويع الاقتصاد وترقية التجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات.

تتركز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية حاليا من خلال أليات واستراتيجيات واضحة وفعالة لترقية مبادلاتها التجارية مع العديد من الدول الإفريقية، من خلال مشاركتها في مختلف التظاهرات الاقتصادية والتجارية المقامة في هذه القارة، كخطوة أولى لتحقيق الولوج والاندماج في السوق الإفريقية.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر لمواجهة

سياسة انفتاحها التجاري نحو إفريقيا وتعزيز مكانتها في السوق الإفريقية؟

وكمحاولة لإعطاء إجابة مبدئية للإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- التمثيل الدبلوماسي للدول الإفريقية في الجزائر له تأثير إيجابي على حجم الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني.
- التمثيل الدبلوماسي للجزائر في الدول الإفريقية له تأثير إيجابي على حجم الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني.
- يوجد تأثير متبادل بين التمثيل الدبلوماسي والانفتاح التجاري؛
- توجد علاقة تكامل مشترك بين التمثيل الدبلوماسي والانفتاح التجاري.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الدبلوماسية الاقتصادية على الانفتاح التجاري، وذلك من خلال عرض التوليفات المفاهيمية والتطبيقية التي تجمع بين هذين المتغيرين، وهذا بالاعتماد على نموذج بانل في عملية التقدير والنمذجة القياسية، بغرض قياس التمثيل الدبلوماسي لكل من الجزائر وبعض الدول الإفريقية محل الدراسة، قصد إبراز التوجه الاقتصادي لهذه الدول، والذي من شأنه أن يعكس لنا مدى تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مع سياسة انفتاحها التجاري نحو إفريقيا.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والمشكلة التي تطرحها في الوقت الراهن والنتائج التي يرجى التوصل إليها من خلال الدراسة، بالإضافة إلى محاولة فهم طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه بعض الدول الإفريقية، وتحديد أهم المتغيرات المتحركة فيها.

المنهج المتبع:

سنحاول الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث سيتم الوقوف على بعض المفاهيم التي لها صلة بالموضوع من خلال تجميع المادة العلمية من مصادرها المختلفة ثم القيام بتصنيفها وتبويبها، أما الجانب التطبيقي للدراسة سنعتمد على المنهج الكمي عن طريق إجراء دراسة قياسية على مجموعة من الدول الأفريقية باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

الدراسات السابقة:

شمل المسح المكتبي الذي قمنا به قبل الشروع في الدراسة من الاطلاع على العديد من المصادر والمراجع العلمية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع، وكانت متنوعة بين دراسات عربية واجنبية، ومن أهمها:

- دراسة (بن لخضر ويعقوب، 2016) بعنوان: **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي: مع الإشارة**

لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية

تطرقت هذه الدراسة إلى توضيح دور الدبلوماسية في دعم الاقتصاد من خلال التكتلات والاتفاقيات مع الدول، وفتح المجال للاستثمار، وكذا تقييم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مع الإشارة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخلصت الدراسة إلى أن آثار اتفاق الشراكة تتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية على الأمن الاقتصادي، خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

- دراسة (جماني و بوحيتم ، 2020) بعنوان: **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-**

2017)

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017). من خلال تحليل تطور هذا الانفتاح بالاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس درجة الانفتاح، وتحليل تأثير الانفتاح التجاري على هيكل الميزان التجاري. وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري أثر على نمو الصادرات والواردات بشكل إيجابي مع التأثير الأكبر على الواردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري. وبالتالي هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين نمو الصادرات والواردات لجني ثمار الانفتاح.

- دراسة (Prabirjit Sarkar, 2005) بعنوان: **Does Trade Liberalization Influence**

Growth? The Indian and Korean Experiences

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان للانفتاح التجاري دور أو أثر في تحديد معدلات النمو الاقتصادي في حدود المكانية للدراسة (الهند وكوريا)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة بين الانفتاح التجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

1- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1-1- نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية:

نشأت الدبلوماسية في البداية كنوع من الرسائل التي ينقلها الدبلوماسي من الدولة المضيفة لدولته، ثم تطورت مع تطور العلاقات الدولية، وأصبحت وسيلة للتفاوض بين الدول، ثم التمثيل الدبلوماسي التبادلي، نتيجة تعمق المصالح، ثم حدثت تغيرات وطرأت تحديات تاريخية جعلت الدبلوماسية تغير مسارها، وتهتم بتعميق العلاقات بين الدول، وفقاً لمصالحها الاقتصادية.

أما بخصوص الدبلوماسية الاقتصادية فقد نشأت في الولايات المتحدة في فترة الرئيس الأمريكي روزفلت، وسميت آنذاك بدبلوماسية الدولار - أي تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار وكانت وزارة الخارجية الأداة الرئيسية في تحقيق هذه المصالح من خلال تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الاقتصادية (الشيخ ، 2015 ، صفحة 64)

1-2- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ الكساد الكبير في الولايات المتحدة، واكتسبت دوراً أوسع، تدريجياً، بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية. وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للدول وقطاع الأعمال للبلد (فيروز ، 2019 ، صفحة 196)

كما تعني الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً مجموعة من الآليات والمهارات والممارسات المعتمدة من طرف أفراد، أو هيئات حكومية أو غير حكومية، تهدف إلى تحقيق غايات اقتصادية لدولة أو مجموعة من الدول انطلاقاً من اعتبارات سياسية، أو تحقيق غايات سياسية انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية. (بسعود ، 2022 ، صفحة 651)

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية هي مجموعة أدوات و إجراءات و سياسات و قرارات و مؤسسات التي تستخدمها الدولة لحماية مصالحها الاقتصادية على المستوى الإقليمي و الدولي و تمارسها هيئات و فواعل لها ادوار محددة و ذلك من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي

1-3- أدوات الدبلوماسية الاقتصادية:

يمكن إيجاز أدوات الدبلوماسية الاقتصادية فيما يلي: (شرع ، مولاى لخضر ، و لعمى ، 2020 ، صفحة 353)

- المؤسسات المالية: مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية.
- التكتلات الاقتصادية: مثل الاتحاد الأوروبي، التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية NAFTA، التكتل الاقتصادي الآسيوي الآسيان، مجلس التعاون الخليجي.
- اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف: مثل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، السوق العربية المشتركة.
- وسائل الإعلام: وذلك من خلال الإشهار والإعلان والدعاية لمختلف المنتجات من أجل استمالة أذواق المستهلكين.
- المنتديات والمعارض الاقتصادية الدولية التي تقام في مختلف الدول.

1-4- تعريف الانفتاح التجاري:

يقصد به تلك السياسة التي من شأنها تقليل القيود على الصادرات، ويشير هذا التعريف إلى نقطة هامة تتمثل في أن الانفتاح التجاري لا يعني بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية معدومة أو حتى في مستوى متدن جداً، فالانفتاح التجاري بحسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية. (Sebastian, 1993, p. 1367)

وفي تعريف آخر فإن الانفتاح التجاري هي "عملية تتعد عن فرض القيود على حصص الاستيراد، وبأسعار صرف غير متوازنة، للوصول إلى نظام لا تستخدم فيه سوى تعريفات جمركية مفروضة حسب أسعار الصرف المتوازنة" (Mckinnon, 1993, p. 93)

كما يعرف أيضا بأنه " تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية، وبالتالي يكون مضمون برامج تحري التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين حسب المعهد العربي للتخطيط" (محمد، 2019، صفحة 212)

1-5- أهداف الانفتاح التجاري:

هناك مجموعة من الأهداف التي يسعى أي بلد إلى تحقيقها من خلال سياسة الانفتاح التجاري التي ينتهجها، نذكر منها مايلي: (إسماعيل، 2018، صفحة 249)

- إزالة القيود الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدول.
- زيادة الدخل، وتحسين المستوى المعيشي لبلدان العالم المختلفة، ولاسيما البلدان النامية.
- الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية، فضلا عن تنشيط الطلب العالمي وزيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة، وتحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية.
- بذل المزيد من الجهود لضمان حصول البلدان النامية على نصيبها من النمو في التجارة الدولية.

2- تحليل العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر والانفتاح التجاري مع إفريقيا

2-1- المقاربة الاقتصادية الجزائرية الجديدة

يرتكز النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد على توجيه الاستثمارات العمومية لانجاز المنشآت القاعدية من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد، كما يركز أيضا على الاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية مثل الطاقات المتجددة، الصناعات الغذائية، الخدمات، الاقتصاد الرقمي، اقتصاد المعرفة، الصناعات البعيدة للمحروقات، المناجم، فضلا عن تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في المجالات ذات الأولوية، وكذا دعم استثمارات هذه المؤسسات في مجالات البحث والابتكار والمناولة و تشجيع المؤسسات الناشئة، وتمكينها من جميع الفرص المتاحة لترقية مبادلاتها الاقتصادية بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونظرائهم الأجانب وفق بناء شراكة رابحة.

يشهد الاقتصاد الجزائري حاليا نوع من الحركة والديناميكية خاصة في قارة إفريقيا، ويتجسد هذا عن طريق الشروع في انجاز بعض المشاريع الاقتصادية الطموحة التي ستسمح بتقوية العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية الإفريقية، في إطار مقارنة رابح رابح، على غرار فتح الخط البحري التجاري الذي يربط ميناء جن جن (الجزائر) و نواكشوط (موريتانيا) وداكار (السنغال) وكذا مشروع إنجاز الطريق الذي يربط بين ولاية تندوف الجزائرية ومنطقة الزويرات الموريتانية كل هذه المشاريع ستساهم بشكل كبير في الانفتاح التجاري الحقيقي نحو إفريقيا.

2-2- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية عن طريق التظاهرات الاقتصادية والتجارية بإفريقيا

بدأت ملامح إستراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو إفريقيا تتجسد تدريجياً على أرض الواقع ولو كانت متأخرة نوعاً ما وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات مع أكبر الدول في إفريقيا من خلال المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والتجارية في هذه القارة منها جنوب إفريقيا السنغال وكذا مع دول الساحل الإفريقي.

وفي إطار هذه السياسة نظمت الجزائر الطبعة السادسة والثلاثين لتظاهرة أسبهار الدولي في الفترة الممتدة من 23 ديسمبر إلى 06 جانفي 2022 بتمنراست، للترويج لمختلف المنتجات والخدمات الجزائرية الموجهة للتصدير، وكذا ترقية المبادلات التجارية وتعزيز علاقات الشراكة الثنائية تطوير التنمية الاقتصادية بين الجزائر ودول الساحل وخلق فرص لتصدير المنتج الوطني والانفتاح نحو الأسواق الإفريقية. وقد كانت هذه التظاهرة فرصة لعقد عدة لقاءات عمل ثنائية بين المؤسسات الجزائرية والنيجرية والتشادية لبحث فرص التعاون المشترك، وقد توجت بالإمضاء على أربع اتفاقيات هي كالتالي:

- **الاتفاقية الأولى** تم عقدها بين الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ومؤسسة التسيير السياحي بتمنراست؛
- **الاتفاقية الثانية** تم عقدها بين مؤسستين جزائريتين وتشادية؛
- **الاتفاقية الثالثة** تم عقدها بين مؤسسة تسيير السياحة لتمنراست وبين مجمع تجاري بالجزائر؛
- **الاتفاقية الرابعة** وتمثلت في الإمضاء على تأسيس مجلس أعمال جزائري تشادي بين الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ونظيرتها التشادية.

كما عقد اتفاق بين شركة جزائرية تنشط في مجال النسيج والجلود لتصدير قيمة 3 مليون أورو من منتوجاتها إلى جمهورية التشاد. وقد شارك في هذا المعرض وزير التجارة والصناعة بدولة مالي والأمين العام لوزارة التجارة بدولة النيجر وأعضاء السلك الدبلوماسي لكل من دول مالي النيجر موريتانيا تشاد بوركينا فاسو اجتمعوا كلهم مع كل من وزير التجارة وترقية الصادرات ووزير السياحة، أين تمت مشاورات وتبادل الخبرات في تعزيز سبل تطوير التعاون والتبادل التجاري البيني وبلورة الأليات والأطر الكفيلة بخلق شبكة متينة ومتنوعة من التعاون والاعتماد المتبادل فيما بينها، وهذا ما قد يساعدها على تخفيف وطأة تبعيتها للغرب.

بالإضافة إلى ذلك فقد شاركت الجزائر كضيف شرف في الطبعة الثلاثين لمعرض دأكار الدولي بالسنغال (فيدياك 2022)، سمح للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بإقامة علاقات تجارية واتصالات عملية مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين من مختلف الدول الإفريقية والعالم، بغرض ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

3- قياس أثر التمثيل الدبلوماسي على الانفتاح التجاري

لتحديد الآثار المترتبة عن التمثيل الدبلوماسي لكل من الجزائر في القارة الإفريقية وكذا التمثيل الدبلوماسي للدول الإفريقية في الجزائر على حجم التبادلات التجارية بين هذه الأخيرة خلال الفترة (2007-2021) سنعتمد في ذلك على نموذج الجاذبية، لتفسير حجم المبادلات التجارية بين الدول بناء على إنتاجيتها الكلية وحجم أسواقها، بالإضافة إلى المسافة الجغرافية بين الدول كصيغة أساسية لهذا النموذج، وتم إدراج متغيرين، التمثيل الدبلوماسي للجزائر في دول القارة الإفريقية، وكذا التمثيل الدبلوماسي لدول القارة الإفريقية في الجزائر كمتغيرات مفسرة رئيسية لحجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول القارة الإفريقية، أين تم اعتماد النماذج الأساسية لبيانات بانل في عملية التقدير والنمذجة القياسية، باعتبارها أنسب طريقة للتقدير وذلك بناء على خصائص البيانات المعتمدة في هذه الدراسة والتي

تشكل مزيجاً بين البيانات المقطعية (الدول) والسلاسل، فيما يخص متغيرات الدراسة، مصادرها ووحدات قياسها فهي موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1): متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

المتغيرات	التعريف والقياس	المصادر
المتغير التابع		
(OPEN)	معدل الانفتاح التجاري والذي يعبر عن نسبة إجمالي قيمة التجارة إلى GDP	البنك الدولي
GDPJ	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (قيم الحقيقية) للدول الإفريقية	البنك الدولي
GDPI	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للجزائر	البنك الدولي
POPJ	تعداد السكان للدول الإفريقية	البنك الدولي
POPJ	تعداد السكان للجزائر	البنك الدولي
DIST	المسافة بين الجزائر العاصمة وعواصم الدول الإفريقية	البنك الدولي
DE	التمثيل الدبلوماسي (قنصليات، سفارات) للدول الإفريقية في الجزائر	وزارة الخارجية الجزائرية
DA	التمثيل الدبلوماسي (قنصليات، سفارات) للجزائر في الدول الإفريقية	وزارة الخارجية الجزائرية
BOUND	متغير وهمي يأخذ القيمة صفر في حالة عدم وجود حدود مشتركة بين الجزائر والدولة j. ويأخذ القيمة واحد خلاف ذلك	-

المصدر: من إعداد الباحثين

3-1- توصيف نموذج الدراسة

تم الاعتماد في عملية التوصيف الرياضي لنموذج الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع بشكل كلي أو جزئي، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات دول العينة محل الدراسة ويمكن كتابة الصياغة العامة لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$OPEN = \alpha * GDP_j^{\beta_1} * GDP_i^{\beta_2} * POP_j^{\beta_3} * POP_i^{\beta_4} * DISTCAP_{ij}^{-\beta_5} * \varepsilon_{ijt}$$

وبعد ادخال اللوغاريتم الطبيعي على طرفي المعادلة نحصل على الصيغة الخطية التالية:

$$LNOPEN_i = c + \beta_1 LNGDP_j + \beta_2 LNGDP_i + \beta_3 LNPOP_j + \beta_4 LNPOP_i - \beta_5 LNDISTCAP_{ij} + \varepsilon_{ijt}$$

وبإدخال متغيرات التمثيل الدبلوماسي الجزائري في عينة الدول الإفريقية وكذا التمثيل الدبلوماسي لهذه الأخيرة في الجزائر تصبح

الصيغة الرياضية النهائية لنموذج الدراسة على النحو التالي:

$$LNOPEN_i = c + \beta_1 LNGDP_j + \beta_2 LNGDP_i + \beta_3 LNPOP_j + \beta_4 LNPOP_i - \beta_5 LNDISTCAP_{ij} + \beta_6 DE_j + \beta_7 DA_j + \varepsilon_{ijt}$$

حيث: $(\alpha, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5)$ معلمات النموذج

i: تشير إلى الجزائر، j: تشير إلى دول العينة

3-2- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

بهدف إعطاء تصور مبدئي حول الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية الخاصة بهذه المتغيرات والموضحة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	POPI	POPJ	OPEN	GDPI	GDPJ	DIST	DE	DA
Mean	3694689 6	3084622 7	68.5862 7	1.42E+1 1	6.57E+1 0	2797.69	1.28571 4	1.57142 9
Median	3631944 5	1645225 7	64.9477 7	1.61E+1 1	2.51E+1 0	2949.914	1	1
Maximum	4461662 6	2.11E+0 8	152.547 1	2.14E+1 1	5.47E+1 1	5194.244	3	3
Minimum	3104223 8	1228359	20.7225 2	5.47E+1 0	1.39E+0 9	642.7219	0	1
Std. Dev.	4218779	4248768 6	22.8632 5	5.08E+1 0	1.02E+1 1	1194.893	0.79668 9	0.72961 7
Skewness	0.309552	2.515799	0.40602 2	-0.46927	2.663434	-0.21662	1.14715 6	0.85989 4
Kurtosis	1.814509	8.768982	3.03570 5	2.045374	9.791665	2.803729	3.62851 2	2.36390 5
Sum	1.14E+1 0	9.50E+0 9	21124.5 7	4.39E+1 3	2.02E+1 3	861688.7	396	484
Sum Sq. Dev.	5.46E+1 5	5.54E+1 7	160477. 6	7.92E+2 3	3.17E+2 4	4.38E+0 8	194.857 1	163.428 6
Observations	308	308	308	308	308	308	308	308

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

باستقراء أرقام الجدول أعلاه يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

بلغ المتوسط الحسابي لمعدلات الانفتاح التجاري في دول العينة خلال كل فترة الدراسة (68.58%)، أما الأوساط الحسابية لمتغيرات حجم السوق في الجزائر وفي عينة الدول الأوروبية الإفريقية والمعبر عنها بالتعداد السكاني على الترتيب (POPI; POPJ)، فقد بلغت (30.84 ; 36.94 مليون نسمة)، في حين تم تسجيل القيم (1.42E+11 ; 6.57E+10 دولار أمريكي) بالنسبة للأوساط الحسابية الخاصة بمتغيري إجمالي الناتج المحلي بالجزائر وفي عينة الدول الإفريقية محل الدراسة.

بلغت أعلى قيمة لمعدل الانفتاح التجاري (152.54%) وذلك خلال سنة 2000 بجمهورية أنجولا في المقابل فإن أدنى قيمة بهذا المتغير قدرت ب (20.72%) وذلك في نيجيريا خلال سنة 2016 أين عرف الاقتصاد النيجيري تراجعاً حاد في إنتاجه المحلي بعد الأزمة النفطية التي ضربت الاقتصاد العالمي في نهاية سنة 2014، حيث تمثل صادرات النفط في نيجيريا أهم مورد لتمويل التنمية بهذا البلد كغيره من الاقتصاديات النفطية.

بناءً على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فيظهر أن أكثر الدول الممثلة دبلوماسياً في الجزائر من حيث هيئاتها الدبلوماسية الناشطة في الجزائر (سفارات وقنصليات) والبالغ عددها ثلاثة، وهي نفسها أكثر الدول من حيث التمثيل الدبلوماسي الجزائري فيها. وذلك راجع إلى التقارب الجغرافي والثقافي والاجتماعي بالإضافة إلى التاريخ المشترك بين الجزائر وتونس والمغرب.

من جهة أخرى فإن قيم الانحراف المعياري تعتبر جد مرتفعة بالنسبة لغالبية المتغيرات وذلك لأن هذه الأخيرة محسوبة بوحدات مختلفة أي أن هذا التباين في الانحراف المعياري يؤدي إلى تحيز في التقدير ولتجاوز هذه المشكلة تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على متغيرات الدراسة كما هو موضح في التوصيف الرياضي لنموذج الدراسة، من جهة أخرى فإن الانحراف المعياري لمتغيرات التمثيل الدبلوماسي تعتبر منخفضة، أي أن هذه الأخيرة لم تعرف تشتتاً كبيراً في مشاهدتها خلال فترة الدراسة وبين المقاطع.

3-3- اختبار التجانس والتحقق من وجود اثار فردية في البيانات

يعتبر اختبار التجانس الركيزة الأساسية في تحديد طريقة أو أسلوب التقدير الخاصة ببيانات بانل من خلال اختبار وجود فروقات فردية (عشوائية أو ثابتة) هنا بين المقاطع والميول للنماذج الأساسية الخاصة ببيانات بانل، والتي يتم الحكم على أساسها إما اعتماد النماذج الساكنة أو الديناميكية والطريقة الأنسب للتقدير حسب طبيعة هذه البيانات (عدد المقاطع، الفترة الزمنية وعدد المتغيرات المفسرة)، وفيما يلي نتائج اختبار **Hsaio**:

3-3-1- اختبار التجانس وفق منهجية Hsaio

الجدول (3) ملخص نتائج اختبار Hsaio

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	2.55095	0.1422
H2	1.70673	0.3215
H3	2.0316	0.1751

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بناء على النتائج الموضحة في الجدول اعلاه فقد بلغت القيمة الإحصائية لفيشر فيما يخص المرحلة الأولى من الاختبار وفق منهجية Hsaio ($F_{Stat}^1 = 2.55$) وهي قيمة أقل تماماً من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة أقل من 5% وذلك لأن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الأخيرة أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبعبارة أخرى يمكن قبول الفرضية الصفرية الخاصة بالمرحلة الأولى من هذه المنهجية والتي تنص على التجانس الكلي لكل من المقاطع والميول، وبالتالي لا توجد اختلافات بين المقاطع والميول تعود لاختلاف مفردات عينة الدراسة (الدول)؛ أي أن المنهجية الأنسب للتقدير هي طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على النموذج التجميعي لبيانات بانل وهو ما سيتم التأكد منه الاعتماد على اختبار (**Lagrange Multiplier**) والذي يفاضل بين نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية من جهة والنموذج التجميعي من جهة ثانية.

3-3-2- اختبار (Lagrange Multiplier):

يرتكز على احصائية مضاعف لاغرنج (LM) للتأكد من وجود فردية مميزة لكل مقطع، ويرتكز على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots \text{نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم} \end{array} \right.$$

الجدول (4): اختبار مضاعف لاغرنج

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
	Cross-section	Time	Both

Breusch-Pagan	2.6917	3.7666	6.4583
	0.9856	0.8444	0.9150

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بالرجوع الى الجدول السابق يظهر ان القيمة الاحصائية للاختبار بلغت (6.4583) وهي غير دالة من الناحية الاحصائية على اعتبار ان القيمة الاحتمالية المرتبطة بها (0.091) أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة العدمية والتي تنص على عدم وجود اثار فردية ثابتة او عشوائية بين مقاطع الدراسة، الأمر الذي يؤكد النتائج المتوصل إليها وفق منهجية هاسيو.

3-4- نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

بعد التحقق من أن النموذج الأنسب للبيانات المعتمدة في هذه الدراسة هو النموذج التجميعي تمت عملية التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى العادية، والنتائج موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول (5): تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: LNOPEN				
Method: Panel Least Squares				
Periods included: 22				
Cross-sections included: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPJ	0.0335	0.0224	1.4951	0.1359
LNGDPI	0.1969	0.0556	3.5424	0.0005
LNDIST	-0.2130	0.0214	-9.9370	0.0000
LNPOPI	0.8567	0.2062	4.1548	0.0000
LNPOPJ	-0.0269	0.0624	-0.4310	0.6668
DE	0.2599	0.0363	7.1679	0.0000
DA	-0.1957	0.0593	-3.3026	0.0011
C	16.9596	2.7526	6.1613	0.0000
R-squared			0.4442	
Adjusted R-squared			0.4312	
F-statistic			34.2541	
Prob(F-statistic)			0.0000	
Durbin-Watson stat			1.3122	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

فيما يلي سيتم محاولة تحليل نتائج التقدير الخاصة بالنموذج التجميعي والموضحة في الجدول أعلاه وذلك من خلال الزاويتين

القياسية والاقتصادية:

• التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج الانحدار التجميعي:

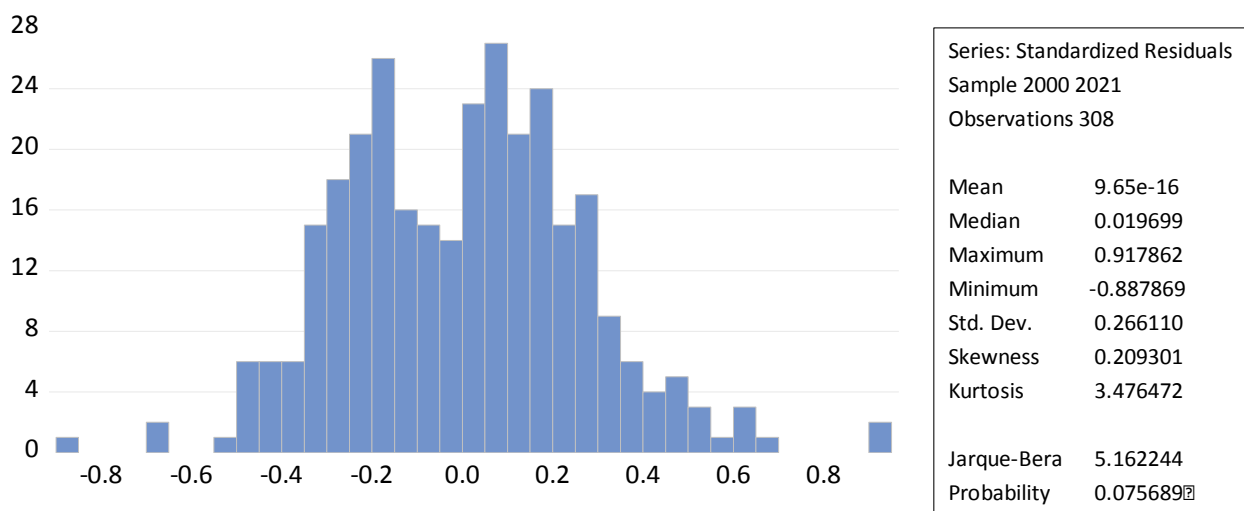
في هذه المرحلة سيتم اختبار معنوية المعلومات المقدرة الخاصة بنموذج التجميعي بالإضافة إلى التحقق من المعنوية الكلية لهذا النموذج وقدرته التفسيرية، ليتم بعد ذلك اختبار خلو بواقي تقديره من مختلف مشاكل القياس وبالتالي التحقق من دقة النتائج المتوصل إليها ومدى موثوقيتها لاعتمادها في عملية التحليل الاقتصادي.

معنوية المعلمات: بناء على نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه يظهر أن المعلمات المرتبطة بمتغيرات كل من اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي السكان بدول بالدول الإفريقية لعينة الدراسة والذي يعبر عن حجم السوق المحلي بهذه الدول (LNPOPJ)، وكذا اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الناتج المحلي بهذه الأخيرة (LNGDPJ)، غير دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية (5%)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بالمعلمات سالفة الذكر والتي تجاوزت القيمة الحرجة (0.05)، أي أن القيمة الإحصائية المرتبطة بالمعلمتين الخاصتين بالمتغيرين السابقين أقل تماماً بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية (5%) وبالتالي تم قبول الفرضيات الصفرية الاختبار ستودنت بالنسبة لهذه المعلمات والتي تنص على بعدم معنويتها من الناحية الإحصائية، في المقابل فإن كل المعلمات المرتبطة بباقي المتغيرات المدرجة في هذه الدراسة ظهرت دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية أقل من (5%)، حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت كلها ظهرت أقل تماماً من القيمة الحرجة (0.05).

المعنوية الكلية: من خلال النموذج الموضح في الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (34.2541)، وهي معنوية عند مستوى دلالة أقل من (5%) لأن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة الجدولية له (2.87)، وبالتالي فالنموذج كلياً معنوي.

القدرة التفسيرية: يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال مؤشر معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.4442) وهي قيمة متوسطة عموماً، تدل على أن التغير الحاصل في مؤشر التطور المالي معدلات الانفتاح التجاري تعود بنسبة (44%) إلى المتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الدراسة أما النسبة الباقية من التفسير (56%) تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ، يمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة من الناحية الإحصائية بناء على ما جاء في الأدبيات التطبيقية.

الشكل (1): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بالرجوع إلى الشكل السابق فقد بلغت قيمة إحصائية $(j - b_{stat} = 5.16)$ وهي أقل تماماً من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية 5% على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الأخيرة بما بلغت (0.07) وهي أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية لهذا الاختبار والتي تنص على أن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (6): اختبارات الارتباط الذاتي وثبات تباينات الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.11484	Prob. F(2,296)	0.9711
Obs*R-squared	1.973175	Prob. Chi-Square(2)	0.853
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.871104	Prob. F(1,302)	0.6814
Obs*R-squared	1.841397	Prob. Chi-Square(1)	0.8544

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بالرجوع إلى الجدول السابق فيظهر أن القيم الإحصائية لاختباري الجدول رقم (6) على الترتيب بلغت (1.97؛ 1.84) وهي غير دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيم الاحتمالية المرتبطة بها أقل تماما من القيمة الحرجة 0.05 وبالتالي يمكن قبول فرضية السفرية للاختبارين والتي تنص على الترتيب بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وثبات تباين بواقي تقدير نموذج الدراسة. وبشكل عام يمكن قبول النموذج التجميعي من الناحية الإحصائية نظرا لكفاءته سواء من جانب تحقق شرط المعنوية الكلية والجزئية له أو من جانب غياب مشاكل القياس تماما في هذا النموذج، أي عبارة أخرى يمكن الاعتماد على نتائج تقديره في التحليل الاقتصادي بدرجة عالية من الموثوقية.

● التفسير الاقتصادي للنموذج التجميعي المقدر

من خلال نموذج التجميعي المقدر والموضح في الجدول رقم (5) يمكن تسجيل النتائج التالية:

- تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر (LNGDPI) إلى الأثر الإيجابي لهذا الأخير على الانفتاح التجاري فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بنسبة 1% ارتفع معدل الانفتاح التجاري بـ: 0.19% وهي مرونة مرتفعة نسبيا تعكس الأثر الكبير بحجم الناتج المحلي الجزائري في انفتاح الاقتصاد على دول القارة الإفريقية، فزيادة الإنتاج المحلي بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن أن ترفع صادرات الجزائر إلى إفريقيا، بالإضافة إلى أن الجزائر يمكن أن تعتمد على شراكاتها الإفريقية في استيراد المواد الأولية وعناصر الإنتاج من دول القارة بالإضافة إلى المتطلبات الاجتماعية كالغذاء وغيره، وبالتالي الاستفادة من الميزة الجغرافية في الجزائر في تدنية تكاليف الاستيراد.
- تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير إجمالي سكان الجزائر (LNPOPI) إلى الأثر الإيجابي له على الانفتاح التجاري، فكلما زاد حجم السوق المحلي بالجزائر بنسبة 1% ارتفع معدل الانفتاح التجاري بـ: 0.85% وهي مرونة جد مرتفعة تقترب من الواحد الصحيح وتعكس الأثر الكبير الذي يفرضه حجم السوق المحلي على معدلات الانفتاح التجاري بين الجزائر ودول القارة الإفريقية.
- تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بمتغير المسافة بين الجزائر العاصمة وعواصم الدول الإفريقية المدرجة في عينة الدراسة إلى الآثار العكسي لها على معدلات الانفتاح التجاري بالجزائر وهو أمر يتوافق وما جاءت به النظرية الاقتصادية، على اعتبار أن

المسافة الجغرافية يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في التأثير على كل من الصادرات والواردات من خلال التأثير على تكاليف هذه الأخيرة.

- فيما يخص متغيرات التمثيل الدبلوماسي فقد أظهرت النتائج أن التمثيل الدبلوماسي للدول الإفريقية في الجزائر كان له تأثير إيجابي على حجم الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني وبمرونة مرتفعة تتجاوز القيمة 0.25% أي أن الدبلوماسية للاقتصادية الإفريقية ساهمت بشكل إيجابي في التأثير على التبادل التجاري لدولها مع الجزائر، في حين تم التوصل إلى نتيجة عكسية فيما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والتي كان لها تأثير سلبي على معدلات الانفتاح التجاري بالجزائر، أي أن الدبلوماسية الجزائرية لم تؤد الدور المطلوب منها فيما يتعلق بتعزيز التعاون والتكامل التجاري بين الجزائر ودول القارة الإفريقية.
- بالنسبة لباقي المتغيرات فقد أظهرت النتائج عدم معنويتها من الناحية الإحصائية وبالتالي فهي لا تؤثر على معدلات الانفتاح التجاري بالجزائر.

خاتمة:

من خلال دراستنا لمدى تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على معدلات الانفتاح التجاري بالجزائر خلال الفترة من 2007 - 2021 وباعتمادنا على نموذج الجاذبية فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- عدم وجود فروقات فردية سواء الثابتة أو العشوائية بين كل من الجزائر وعينة الدول الإفريقية محل دراسة، على اعتبار أن كلا من مقاطع وميول نماذج الساكنة لبيانات بانيل متجانسة، وبالتالي فلا توجد فروقات جوهرية في تأثير متغيرات نموذج الجاذبية وكذا متغيري التمثيل الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا والتمثيل الدبلوماسي للدول الإفريقية في الجزائر على معدلات الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة.
- ان الدبلوماسية الجزائرية التي تنشط في الدول الإفريقية كان لها تأثير سلبي على معدلات الانفتاح التجاري، في المقابل فإن الدبلوماسية الإفريقية كان لها تأثير إيجابي على الانفتاح التجاري وبمرونة مرتفعة، حيث أن المبادلات التجارية الجزائرية مركزة فقط على دول الاتحاد الأوروبي من جهة وفتح السوق الجزائرية على السلع الصينية من جهة ثانية، مع إهمال السوق الإفريقي الذي يعتبر سوق ناشئ مع إمكانيات كبيرة للتوسع واستفادة الجزائر من المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية في علاقة (رابح - رابح) ومسايرة الجهود الإفريقية لتعزيز التبادل التجاري مع الجزائر.
- إن الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وعينة الدول الإفريقية وحجم السوق المحلي كان لها تأثير إيجابي على معدلات الانفتاح التجاري، وهو ما يتوافق ما جاءت به النظرية الاقتصادية في هذا الصدد، في حين أن النتائج أظهرت أن حجم السوق بالدول الإفريقية لم يكن له أي تأثير على الانفتاح التجاري بالجزائر، على اعتبار أن جل الصادرات الجزائرية سواء المحروقات أو الصادرات خارج هذا القطاع موجهة إلى دول خارج القارة الإفريقية، في حين أن واردات الجزائر من دول القارة لا تمثل إلا جزء يسير من إجمالي وارداتها.
- كما توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية و إدراكها لتأخرها في إفريقيا مبدأ لا يمكن التخلي عنه بحكم موقعها الجيو إستراتيجي في هذه القارة، وأكبر قوة و دولة في إفريقيا سواء من حيث الثروات الطبيعية أو الإمكانيات في مختلف القطاعات ولا يكون ذلك إلا إذا اعتمدت في دبلوماسيتها الاقتصادية والتجارية على سياسات اقتصادية محكمة،

متخذة بعين الاعتبار استغلال مناطق تبادل التجارة الحرة المشاركة في مختلف التظاهرات الاقتصادية بالخارج، وكذا سعيها لتوفير المنتجات في الأسواق المراد إكتساحها عن طريق توفير النقل اللوجستيكي بتوفير الطائرات والسكك الحديدية والبواخر، أي كل ميكانيزمات النقل البري و البحري و الجوي تجاه هذه القارة

التوصيات:

- على الجزائر التوغل في العمق الإفريقي أكثر من خلال فتح وكالات بنكية و فروع للشركات الجزائرية في الخارج بهدف ربط علاقات اقتصادية مع دول القارة من شأنه ضمان الولاء السياسي لهذه الدول أسوة لجيراننا المغاربة.
- تفعيل دور البعثات الدبلوماسية من خلال الترويج للمنتوج الجزائري والترويج للاستثمار في الجزائر من خلال إبراز التحفيزات و مزايا الاستثمار في الجزائر.
- التركيز على التوجه الاقتصادي في النشاط الدبلوماسي الجزائري بدول القارة لمسايرة الجهود المبذولة من الدبلوماسية الإفريقية في تعزيز التكامل الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

- Mckinnon, R. I. (1993). *The order of economic liberalization: Financial control in the transition to a market economy*. United State: Johns Hopkins University Press.
- Prabirjit, S. (2005). Does Trade Liberalization Influence Growth? The Indian and Korean Experiences. *Revue Tiers Monde*, 184(4), 907-927.
- Sebastian, E. (1993). Openness, trade liberalization, and growth in developing countries. *Journal of economic Literature*, pp. 1358-1393.
- فيروز , م . (2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية . *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* , 8(2), 194-205.
- الشيخ , ع . (2015). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية. 61-77, 2(4) .
- بسعود , ح . (2022). الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية و التطبيقية . *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية* , 15(1) , 647-660.
- بن لخضر, م & ., يعقوب, أ . (2016). تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي - مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأوروبية جزائرية . *مجلة البشائر الاقتصادية*. 127-145, 2(4) ,
- جمالي , م & ., بوحيتيم , ن . (2020). تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017). *Revue des Sciences Humaines & Sociales*, 6(2), 169-192.
- زعيتري صارة، شويكات محمد. (سبتمبر، 2019). الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية Ardl خلال الفترة 1980-2017. *مجلة البحوث و الدراسات التجارية، الصفحات* 209-225.

- سعد صالح عيسى، عطية محمد إسماعيل. (2018). قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، الصفحات 246-262.
- شرع , ن., مولاي لخضر , ع & ., لعمى , ا . (2020). دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. 351-364, 71).